

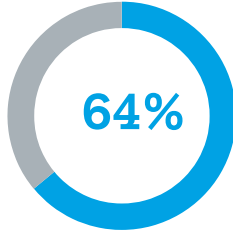
الحق في مستقبل آمن: التحديات التي تواجه السلامة المادية

يعرّض هذا البحث النتائج التي توصلت إليها شبكة من المنظمات غير الحكومية العاملة في لبنان لضمان احترام الحكومة اللبنانية لحقوق اللاجئين من سوريا. ويهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على الصعوبات التي يواجهها اللاجئون في سعيهم للحصول على التعليم والرعاية الصحية في لبنان.

على الرغم من أنّ لبنان من الدول الموقعة على عددٍ من المعاهدات الدوليّة، كالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تشدّد على واجب الدول بأن تحمي جميع الأشخاص على أراضيها من دون تمييز، إلا أنّ اللاجئين السوريين والفلسطينيين القادمين من سوريا يُمنعون بصورة مستمرة من الوصول إلى التعليم الرسمي وإلى خدمات الرعاية الصحية. ويوثق هذا البحث المفصّل الثغرات القائمة أصلًا في قطاعي التعليم الرسمي والرعاية الصحية في لبنان، وأُتساع هذه الثغرات نتيجة سوء إدارة الحكومة للأزمة السوريّة. فقد عجزت الحكومة عن الاستفادة من الدعم المالي الدولي لإجراء إصلاحات توفّر إمكانيّة الوصول بصورة عادلة ومن دون تمييز إلى تلك الخدمات لجميع سكّان لبنان، مركّزة بدلًا من ذلك على سياسات تضرب عرض الحائط باحتياجات اللاجئين والفئات اللبنانية الضعيفة إلى الحماية.

نظرًا للنظام التعليمي الحالي في لبنان، لا تزال ثمة عقبات كثيرة تحول دون حصول اللاجئين في لبنان على التعليم. ما لا يقلّ عن 64.37% من اللاجئين في المدارس يتعرّضون لسوء المعاملة بصورة يومية من جانب أقرانهم ومعلّمهم¹. وتزداد المشكلة سوءًا من جرّاء اكتظاظ الصفوف نتيجة محدودية الإنفاق العام² الحكومي. لا بدّ من الإشارة أيضًا إلى أنّه في حال بلوغ الطّلاب اللاجئين مرحلة التعليم الثانوي - وهو إنجازٌ يكاد يكون مستحيلًا - يتوجّب عليهم اجتياز امتحانات الشهادة المتوسطة اللبنانية (البريفيه) التي تكون إمّا باللغة الفرنسية أو الإنكليزية، اللتين لا يجيدهما الطّلاب من اللاجئين السوريين واللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا، أو يتعيّن عليهم تقديم سجلّات درجاتهم من الصّف السابع حتّى الصّف التاسع، والتي لا يمكن الحصول عليها إلا في سوريا.

السوريون المنقطعون عن الدراسة بسبب سوء المعاملة في المدارس



وباعتبار لبنان بلدًا ناميًا يشكّل عدوّ اللاجئين فيه 25% من عدد السكّان الإجمالي³، فهو غير قادر على تحمّل مسؤوليّة الاستجابة للأزمة السوريّة بمفرده. غير أنّ التمويل المقدّم من مفوضيّة الأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) - الذي كان يُغطّي تكاليف الرعاية الصحيّة للاجئين⁴ بنسبة 100% - شهد تباطؤًا في السنوات الأخيرة⁵. واليوم، لا تتمّ تغطية سوى 75% من تكاليف الرعاية الصحيّة للاجئين المسجّلين لدى المفوضيّة، وذلك في الحالات الطارئة التي تهدّد الحياة. أمّا بالنسبة إلى اللاجئين الذين لا يستطيعون تسجيل أسمائهم لدى المفوضيّة، فإنّ قطاع الرعاية الصحيّة في لبنان يقوم على أساس نموذج يعتمد على شركات التأمين الخاصة ويفتقر إلى خطط فعّالة لخدمات الرعاية الصحيّة الرسميّة⁶. وقد رفض عددٌ كبير من موظّفي المستشفيات تقديم الرعاية للاجئين المحتاجين، كما أنّ كثيرين منهم يجهلون بأنّ المستشفيات التي يعملون فيها تستقبل الحالات التي يغطيها تأمين المفوضيّة، ما أدّى إلى تعريض حياة بعض اللاجئين للخطر أو حتى وفاتهم في بعض الحالات.

تغطية المفوضية للرعاية الصحية



تغطية الأونروا للرعاية الصحية



1 تستند الأرقام إلى إحصاءات شملت 87 من المستفيدين من مؤسسة حماية.

2 في عام 2013، شكّل الإنفاق العام على التعليم ما لا يزيد عن 2.6% من الناتج المحلي الإجمالي في لبنان، أي أقلّ من نصف ما تخصصه البلدان الأخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للتعليم. لا تتوافر إحصاءات في ما يتعلّق بفترة ما بعد عام 2013، لكن يمكن افتراض أنّ الميزانيّة لم تتغيّر بما أنّ الحكومة تستند في تحديد ميزانيّة التعليم إلى السنة السابقة.

3 URDA, "Number of Syrian refugees in Lebanon", January 2017, <http://urda.org.lb/en/details.aspx?ID=1426>

4 منظمة "دعم لبنان"، "حصول اللاجئين السوريين على الرعاية الصحية، تأثير توفير الخدمات بصورة مجرّدة على الحياة اليوميّة للسوريين" [Access to healthcare for Syrian Refugees] <http://daleel-madani.org/sites/default/files/accesshealthcaresyrianrefugees-ls2016.pdf>, تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

5 ما أدّى إلى انخفاض التغطية وتراجع جودة الأدوية. بإمكان مفوضيّة الأمم المتّحدة لشؤون اللاجئين حالًا تأمين تغطية بنسبة 75% للحالات الطارئة، مع الإشارة إلى أنّ الخدمات التي تدرج في خانة "الحالات الطارئة" محدودة. كما أنّ الكثير من المستشفيات تفتقر إلى الأدوية والمعدّات اللازمة.

6 معهد السياسات في الجامعة الأميركية في بيروت، "الفقر والحماية الاجتماعيّة في لبنان" [Poverty and Social Protection in Lebanon]، نيسان/أبريل 2016، https://www.aub.edu.lb/ifi/publications/Documents/policy_memos/2015-2016/20160426_poverty.pdf

وقد خلص التقرير إلى جملة من التوصيات بشأن الخطوات اللازمة لتعزيز الشفافية والمساءلة على مستوى الحكومة اللبنانية والدوائر الرسمية. ينصح التقرير هذه الهيئات العامة باستخدام المساعدات الدولية لإجراء إصلاحات أو استحداث نظم لضمان استفادة الأشخاص المتضررين من أزمة اللاجئين من الرعاية الصحية والتعليم والحماية الجسدية. كما يوصي التقرير بأن على الأمم المتحدة تحسين التنسيق مع مقدمي الرعاية الصحية ووضع معايير يفهمها كل من مقدمي خدمات الرعاية الصحية والمستفيدين من تلك الخدمات.

ويخلص التقرير إلى التوصيات التالية:

إلى الحكومة اللبنانية

- وضع معايير وسياسات واضحة وعادلة تعزز المساءلة وتشجع الحكومة على تقديم ردود شفاف على الشكاوى المقدمة في المؤسسات العامة
- تسهيل الوصول إلى الحماية وإمكانيّة الحصول على الوثائق القانونية لجميع السوريين في لبنان، وتوسيع نطاق تطبيق الإعفاء من الرّسم البالغ 200 دولار أمريكي ليشمل جميع السوريين المسجلين كلاجئين، أو المسجلين لدى المفوضية، مع ضمان ورصد التنفيذ المُتسق للإعفاء.
- على السلطة القضائية أن تراقب وتراجع جميع القرارات البلدية لضمان اتّساقها مع الدستور اللبناني والتزامات لبنان الدوليّة في مجال حقوق الإنسان، وأن تتخذ الإجراءات القانونيّة اللازمة ضدّ السياسات التمييزية غير المشروعة.
- وضع إطار يسمح للمنظمات غير الحكومية بتوفير خدمات الرعاية الصحيّة والتعليم التي يتعدّد على المجتمعات المحلية الضعيفة الحصول عليها، بما في ذلك في مراكز الاحتجاز.

إلى وكالات الأمم المتحدة

- ينبغي على مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تعزيز التنسيق مع مقدمي خدمات الرعاية الصحية وشركات التأمين لضمان حصول اللاجئين على المساعدة الطبية المناسبة في الوقت المناسب.
- وضع معايير واضحة تضمن تمتّع مقدمي خدمات الرعاية الصحية المتعاقد معهم بالقدرات اللازمة لتوفير الخدمات التي يحتاج إليها مرضاهم.
- ضمان الاستفادة المتوازنة من خدمات الرعاية الصحية لمختلف تجمّعات اللاجئين في لبنان من خلال الحدّ من الثغرات في التمويل المقدم من الجهات المحليّة والعالميّة.

إلى وزارة التربية

- على وزارة التربية أن توفر تمويلًا أكبر للنقل إلى المدارس مع تأمين موظفين مدربين لمرافقة الطلاب في جميع الحافلات وذلك لأغراض تتعلق بالسلامة
- على وزارة التربية أن تحسّن تنسيقها مع المنظمات غير الحكومية التي توفر فرص التعليم غير النظامي، لضمان انتقال سلس للطلاب الذين ينتقلون إلى نظام التعليم النظامي
- على وزارة التربية أن تقرّ قواعد تنظيميّة مرنة تسمح للطلاب السوريين بالخضوع للامتحانات الرسميّة، والالتحاق بالمدارس الثانوية، والحصول على الشهادات في حينها.
- على وزارة التربية أن تعزّز قدرات آليات تقديم الشكاوى القائمة للاستجابة على النحو الملائم لسوء المعاملة وأعمال العنف التي يرتكبها الإداريون والمعلّمون في المدارس، مع تأمين عملية مساءلة شفافة تحمي كذلك المشتكين من الأعمال الانتقاميّة.
- إلى وزارة الصحة العامّة
- على وزارة الصحة العامّة أن تنشئ وحدة رصد مستقلة تراقب مراجعة الشكاوى وتعزّز المساءلة في القطاع الصحي الرسمي والخاص.
- على وزارة الصحة العامّة أن تستفيد من المساهمة الماليّة المتزايدة للجهات الفاعلة الدوليّة في الأزمة الحاليّة وأن توظفها في وضع خطة للتغطية الصحيّة الشاملة تشمل تجمّعات اللاجئين والفئات السكانيّة اللبنانية الضعيفة، لتحذّ بذلك من أوجه الإجحاف والقصور في نظام الرعاية الصحية اللبناني.



سوا للتنمية والإغاثة
Sawa for Dev & Aid

